

المملكة الأردنية الهاشمية



هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

إخطار طلب ملاحظات لغايات إصدار قرار تنظيمي

تاريخ الإصدار: ٢٥ / ٧ / ٢٠١٧ قرار مجلس المفوضين رقم (٥-٩-٢٠١٧)

تاريخ النشر : ٢٠١٧/٨/١

المدة المحددة لتقديم الملاحظات: ٣٠ يوماً من تاريخ نشر الإخطار.

الموضوع: مراجعة سوق الجملة لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة.

المحتويات

أسباب مراجعة سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة :.....	٣
التشريعات النازمة في القطاع.....	٤
أولاً: تعليمات الربط البيئي.....	٤
ثانياً: نتائج وقرار مراجعة أسواق خدمات الاتصالات المتنقلة:.....	٥
تعريف سوق الجملة لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة :.....	٥
أولاً: البعد السلعي للسوق "المنتج".....	٦
ثانياً: البعد الجغرافي للسوق:.....	٨
مدى الحاجة للتنظيم المسبق :.....	٩
أولاً: وجود حواجز وعوائق دخول عالية الى السوق ٠.....	٩
ثانياً: عدم اتجاه السوق نحو تحقيق المنافسة الفعالة.	١٠
ثالثاً: عدم كفاية التدخل اللاحق (قانون المنافسة) للتعامل مع مشاكل المنافسة المحددة.	١٠
تحليل الهيمنة لسوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة في الأردن.....	١١
أولاً: الحصة السوقية.....	١١
ثانياً: عوامل التأثير.	١١
الأحكام العلاجية :.....	١٢
اسئلة الاستشارة :.....	١٤

أسباب مراجعة سوق الجملة لانتهاء الرسائل القصيرة:

بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٣ طلبت شركة زين من الهيئة فرض سعر على الرسائل القصيرة المنشأة من التطبيقات (A2P) Application to Person وإخضاعها للتنظيم. اعتبرت الهيئة طلب شركة زين طلب لإصدار قرار تنظيمي (تعليمات) بشأن مسألة تنظيمية وفقاً للإجراءات المنصوص عليها ضمن تعليمات القواعد الإجرائية. وعليه قررت الهيئة أن تقوم بمراجعة سوق الجملة لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة **"A wholesale market for the provision of SMS termination"** ومستوى التنظيم الموجود فيه والتطورات الممكنة لتحديد مدى الحاجة إلى تنظيمه، حيث تم تعريف السوق المعني في دراسة مراجعة الاسواق المتنقلة في العام ٢٠١٠ .

إن تنظيم قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاعتماد على عوامل السوق جاء تنفيذاً للمهام والمسؤوليات المنوطة بالهيئة قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته^٢ ووثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد ٢٠١٢^٣.

إن المنهجية المستخدمة من قبل الهيئة للقيام بالخطوات التحليلية المختلفة في عملية مراجعة الأسواق موضحة وبالتفصيل في وثيقة الورقة البيضاء حول إجراءات مراجعة أسواق الاتصالات^٤ التي أصدرتها الهيئة.

وللقيام بالدراسة ولتتمكن الهيئة من فهم أعمق للسوق والأطراف المعنية فيه، تم طلب معلومات من شركات الاتصالات المتنقلة المعنية، بالإضافة إلى طلب معلومات من الشركات المقدمة لخدمات رسائل الجملة وبالأخص الشركات المتعاقدة في الوقت الحالي مع شركات الاتصالات المتنقلة.

¹ Page 5 Regulatory Decision on the Mobile Markets Review no. (9-25/2010) date 21/12/2010

^٢ قانون الاتصالات رقم (١٣) لعام ١٩٩٥. وبالأخص المادة ٦ (هـ) و المادة ٦ (س) لمادة ٦ (هـ)

^٣ الفقرة (٤٧) من السياسة العامة للحكومة تطلب من الهيئة بإجراء مراجعات لأسواق الاتصالات الرئيسية والفرعية وحسبما تراه ضرورياً من أجل الحد من آثار الهيمنة .

^٤ الورقة البيضاء حول عملية مراجعة الأسواق الصادر عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في ١٤ أيار/٢٠٠٩.

التشريعات النازمة في القطاع:

أولاً: تعليمات الربط البيني :

عرفت تعليمات الربط البيني خدمة إنهاء الحركة الهاتفية بأنها الخدمة التي يتلقى فيها المرخص له الحركة الهاتفية من مرخص له مرتبط بالشبكة ثم ينهيها (أو يكملها) ضمن شبكة الاتصالات العامة الخاصة به.

Traffic Termination Service

4.2.2.1 Service Definition

56. Traffic termination service is defined as a service where a Licensee receives Traffic from an interconnected Licensee and then terminates (or completes) it within its own Public Telecommunications Network.

إضافة الى ذلك اشارت التعليمات إلى أنه يتوجب على جميع المرخصين تقديم خدمة إنهاء الحركة الهاتفية لجميع المرخص لهم الآخرين.

4.2.2.2 Requirement to Provide the Service

57. All Licensees shall be required to provide Traffic termination service to all other Licensees.

مع العلم بانها عرفت "الحركة الهاتفية " بالمعلومات التي تنتقل عبر قناة الاتصال أي أن عملية تمرير الحركة الهاتفية ممكن أن تكون صوتية او رسائل القصيرة.

‘Traffic’ means the information moved over a communication channel

في ما يتعلق بتسعير الخدمة بينت تعليمات الربط البيني وبالعوم أن عملية تسعير الخدمة مدار البحث يجب أن تكون مبنية على أساس التكلفة.

7.1.1 Principles of Charging

268. All Licensees’ Interconnection charges shall be cost based rates that are transparent, reasonable, having regard to economic feasibility, and sufficiently unbundled so that the interconnecting party does not pay for

Network components or facilities that it does not require for the service to be provided, it being understood that no unreasonable and unrecoverable costs will be imposed on the Licensee in connection with any unbundling.

ثانياً: نتائج وقرار مراجعة أسواق خدمات الاتصالات المتنقلة:

تضمن القرار التنظيمي المتعلق بمراجعة أسواق الاتصالات المتنقلة الصادر عن الهيئة عام ٢٠١٠ تعريف " سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة " وخلُص القرار التنظيمي إلى أن المعايير المعتمدة لإخضاع الأسواق للتنظيم المسبق (اختبار المعايير الثلاثة) لم تتحقق في هذا السوق نظراً لأن آلية التحاسب بين الشركات في السوق المعني هي (Bill and Keep)، وبالتالي فقد تقرر عدم فرض أي تنظيم مسبق.

"By contrast, the TRC has found that, in principle, the wholesale market for SMS termination should not be susceptible to ex ante regulation"⁵

إن " سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة " يشمل جميع خدمات الجملة لإنهاء خدمات الرسائل القصيرة التي تقدمها الشركات، بما فيها الرسائل المرسلة بين الأفراد (P2P) والرسائل المرسلة للأفراد من خلال التطبيقات الالكترونية (A2P).

يتضح من تحليل المرجعيات القانونية أن هذا السوق غير خاضع للتنظيم وبإمكان أي مشغل أن يؤثر في هيكل السوق عند فرض سعر على خدمة إنهاء الرسائل القصيرة، وعليه ستقوم الهيئة بمراجعة مستوى التنظيم لهذا السوق من خلال المنهجية المعتمدة لذلك من خلال وثيقة الورقة البيضاء التي تبين منهجية ومراجعة الاسواق وتعليمات حماية المنافسة.

تعريف سوق الجملة لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة :

يتم تعريف السوق المعني وذلك لتحديد فيما إذا كانت أي من الشركات تتمتع بوضع مهيمن أم لا من الممكن أن تؤدي الى مشاكل بالمنافسة، ويتم تعريف السوق المعني طبقاً لأحكام تعليمات حماية المنافسة في قطاع الاتصالات ٢٠٠٦، بالإضافة إلى المنهجية التي اتبعتها الهيئة عند مراجعة أسواق الاتصالات المبينة في وثيقة الورقة البيضاء، من خلال تحديد أبعاده الأساسية التالية:

⁵ Page 6 Regulatory Decision on the Mobile Markets Review no. (9-25/2010) date 21/12/2010

- البعد السلعي أو "سوق المنتج": كافة الخدمات أو المنتجات التي يعتبرها المستهلك قابلة للتبادل أو للإحلال.
- البعد الجغرافي وقد حددته المادة (٦/د) من تعليمات حماية المنافسة في قطاع الاتصالات على أنه الأردن.

أولاً: البعد السلعي للسوق "المنتج".

سيتم في هذه المرحلة تحديد الخدمات التي تقع في نفس السوق والتي من الممكن أن تعتبر بديلة فيما بينها، وفي هذه الحالة سيتم تحليل فيما اذا كان السوق يشمل جميع أنواع الرسائل القصيرة أو تقسيم هذا السوق إلى أكثر من سوق وكما يلي:

هل يشمل السوق جميع أنواع الرسائل ؟

بدايةً وعلى مستوى سوق التجزئة فإن خدمات الرسائل المتوفرة في الأردن هي:

١. الرسائل القصيرة (SMS).
 ٢. رسائل الوسائط المتعددة (MMS).
 ٣. الرسائل القصيرة بواسطة تطبيقات التراسل الفورية من خلال الانترنت (OTTs) وهي عبارة عن رسائل نصية ورسائل متعددة الوسائط.
- ومع الأخذ بعين الاعتبار الخدمات المتوفرة في سوق التجزئة فإنه سيتم تحليل سوق الجملة من جانب الطلب والعرض.

➤ من جانب الطلب:

يمثل مزودو خدمات الاتصالات المتنقلة (MNO) جانب الطلب لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة، ومن وجهة نظرهم فهي خدمات بديلة، والسبب تقديمهم للخدمتين بنفس آلية التسعير (Bill & keep)، وعلى الرغم من ذلك فإن طبيعة الطلب على الخدمة تتحدد بناءً على منشئ الرسالة الأصلي (المستفيد النهائي).

وبالنظر إلى الخيارات المتاحة في سوق التجزئة أمام المستفيد النهائي، سيتم تحديد الخدمات التي يتضمنها السوق المعني على مستوى الجملة ، والمعيار الأساسي هو طبيعة الاستخدام.

١- (الرسائل القصيرة SMS) ورسائل الوسائط المتعددة (MMS):

وحيث إن طبيعة استخدام الرسائل الوسائط المتعددة تختلف عن طبيعة استخدام الرسائل القصيرة، فمن الممكن اعتبار رسائل الوسائط المتعددة غير بديلة للرسائل القصيرة وبالتالي هي خارج السوق المعني للدراسة.

٢- الرسائل القصيرة (P2P) و رسائل (A2P):

أما عن الرسائل القصيرة (SMS) فتتكون من الرسائل القصيرة التي يتم تبادلها بين المشتركين (P2P) والرسائل القصيرة النصية التي يتم إرسالها من خلال تطبيقات (A2P)، وعند تحليل إمكانية كونها بدائل أم لا، فإن الرسائل القصيرة (P2P) تختلف عن الرسائل التي يتم إنشاؤها من خلال التطبيقات (A2P) التي يكون الهدف منها ذا محتوى دعائي أو تجاري أو إرسال معلومات يطلبها المستفيد النهائي. مما يعني أنها من جانب الطلب تعتبر كل من الرسائل الشخصية (P2P) ورسائل (A2P) سوقين منفصلين لاختلاف استخداماتها من وجهة نظر المستفيد.

٣- الرسائل القصيرة (SMS) واستخدام تطبيقات (OTT):

أما عن دراسة إمكانية أن تكون كل من (SMS) و (OTT) خدمات بديلة من وجهة نظر المستفيد النهائي للخدمة وبالنظر إلى استخدامات كل خدمة وإلى حقائق نجد بأنه من الممكن اعتبار الخدمات بديلين وذلك لعدة أسباب)، بينت دراسة ميدانية حديثة معدة من قبل الهيئة أن نسبة الأجهزة الذكية^٦ في الأردن حوالي (٨٨%) وهي نسبة تعتبر مرتفعة، ومن جهة أخرى تبين بعد تحليل البيانات أن الرسائل القصيرة شهدت تراجعاً خلال الفترة الماضية كانت ذروتها في العام ٢٠١٤ حيث انخفضت بنسبة (٢١%) و يرافق ذلك تزايد الطلب على خدمات الانترنت عريض النطاق بالأردن، إلا أن اعتبارها بديل مرتبط بتوفر خدمات الانترنت باستمرار ودون انقطاع، وفي حال انقطاع خدمة الانترنت فإن ضمان وصول الرسائل غير متوفر، و مما لا شك فيه في ظل الاقبال الشديد على استخدام الهواتف الذكية فإن تطبيقات (OTT) ستصبح بديلة للرسائل التقليدية (P2P SMS).

٤- الرسائل القصيرة (A2P SMS) واستخدام تطبيقات (OTT):

فيما يتعلق بإمكانية أن تكون (OTT) بديلة لخدمة الرسائل القصيرة (A2P SMS) فقد تم استطلاع رأي بعض مشغلي هذا النوع من الرسائل (SMS) وأفادوا بأنه لا يوجد بديل لهذه الخدمة لأسباب تتعلق بالمتطلبات التنظيمية لتقديم خدمات الرسائل الدعائية إذ أنه من غير الممكن عكس المتطلبات التنظيمية على الرسائل الدعائية من خلال (OTT).

إن الوضع الحالي لسوق الجملة لخدمة إنهاء الرسائل لا يميز بين رسائل (A2P) و (P2P)، لكن مع وجود احتمالية قيام أي مشغل بفرض تسعير على أحد أنواع هذه الرسائل سيؤثر على وضع المنافسة في هذا السوق، وبالتالي فيما اذا كانت بدائل أم لا، وعليه يجب الإشارة إلى ما يلي:

⁶ Mobile customer satisfaction survey in Jordan , conducted by TRC for the purpose of best service provider award,2017

أ) في حال عدم وجود إمكانية فنية للتمييز بين رسائل (A2P) و (P2P)، فعلى سبيل المثال عند قيام إحدى الشركات على استيفاء رسوم على إنهاء رسائل (A2P) وعدم استيفاء على رسائل (P2P) فسيقوم المشغل الذي يطلب هذه الخدمة بتمرير الرسائل على أساس أنها رسائل (P2P) مما يعني ان هذه الخدمات بدائل.

ب) في حال وجود الإمكانيات الفنية، وحسب وجهة نظر الشركات فإنها متوفرة فإنه من غير الممكن إعتبار هذه الخدمات بدائل ولن يكون لدى المشغل أي خيار آخر سوى دفع الرسوم ولن يتمكن من تمريرها على اعتبار انها (P2P SMS).

➤ من جانب العرض:

من الناحية الفنية والتقنية فإنه لا يوجد اختلاف بين إنهاء الرسائل القصيرة سواء كانت (A2P) أو (P2P) وبالتالي فإن أي مشغل شبكة اتصالات متنقلة بإمكانه تقديم كلا الخدمات ومن الناحية التشغيلية فإنه يتم انهاؤها على نفس الشبكة ونفس الطريقة. وعليه، فإنه يمكن من ناحية العرض اعتبارهما بديلين وتقعان ضمن نفس السوق.

➤ هل السوق يشمل جميع المشغلين :

إن إنهاء الرسائل القصيرة على شبكة مقدم خدمة الاتصالات المتنقلة يعتبر ضرورة للوصول إلى مستخدم كل مشغل لأن الشبكات في حالة إنهاء المكالمات أو الرسائل لا تعتبر بديلة، ولذلك فإنه من الأصح أن يكون كل مقدم للخدمة منفصل عن الآخر، وبالتالي يكون تعريف الأسواق لكل مشغل منفرد.

ثانياً: البعد الجغرافي للسوق:

النطاق الجغرافي تم تحديده على أساس أنه الأردن كسوق لخدمات الاتصالات المتنقلة وعليه فإنه سيتم اعتبار النطاق الجغرافي لكلا السوقين الاردن^٧.

وعليه واستناداً لما ورد أعلاه، وعلى الرغم من أنه من جانب العرض تعتبر بدائل إلا أن جانب الطلب لا يدعم أن تكون الرسائل التقليدية (P2P SMS) بديلاً عن الرسائل المنشأة من خلال التطبيقات (A2P SMS)، لذلك سيتم التعامل مع الخدمات على أنها أسواق مختلفة الأمر الذي سنعكس على سوق الجملة لانتهاء الرسائل القصيرة، حيث يعتبر جانب الطلب هو الأهم في تعريف الاسواق^٨.

^٧ يقوم المنظم في بعض الدول الأوروبية ولغايات التنظيم المسبق باعتبار أن البعد الجغرافي لخدمات الاتصالات المتنقلة بأنها النطاق الجغرافي لتغطية شبكته.

^٨ - Competition policy in the digital age , GSMA,2015 page 58-62. - COMMISSION NOTICE on the definition of relevant market for the purposes of Community competition law,paragraph 13-14

الخلاصة : تعريف السوق أنه:

سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (P2P SMS) في الأردن.

سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS) في الأردن.

سؤال رقم (١): هل تتفق مع نتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتعلق بتحليل البعد السلعي للسوق المعني المتضمن جانب الطلب والعرض والبعد الجغرافي لتعريف السوق المعني؟ وأن كل مشغل له سوق منفصل؟

سؤال رقم (٢): هل تتفق مع نتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتعلق بتعريف السوق المعني، وهل تتفق مع اعتماد جانب الطلب هو الأساس في تحديد السوق المعني؟

مدى الحاجة للتنظيم المسبق:

إن المنهجية المستخدمة لتقييم مدى الحاجة للتنظيم تعتمد على: اختبار المعايير الثلاثة⁹ والتي تم اعتمادها من قبل الهيئة عند مراجعة اسواق الاتصالات، فبتحقيقها مجتمعة يكون السوق بحاجة للتنظيم المسبق و عند تحليل هذه المعايير يُفترض عدم وجود أحكام علاجية مفروضة مسبقاً (field green analysis) وبالتالي سيتم دراسة كلا السوقين وإمكانية اخضاعهم للتنظيم:

- فيما يتعلق بسوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (P2P) في الأردن قامت الهيئة في مراجعة الاسواق السابقة بتحليل المعايير الثلاثة لهذا السوق⁹ وتوصلت الى نتيجة أن المعايير الثلاثة لا تتحقق مجتمعة وبالتالي فإنه لا يوجد حاجة للتنظيم.
- أما عن سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS) سيتم تحليلها كما يلي:

أولاً: وجود حواجز وعوائق دخول عالية الى السوق .

نظراً لأن كل مشغل مهيمن على شبكته فإن كل مشغل له قوه احتكارية في انهاء الرسائل الواردة إليه، الأمر الذي يولد احتكاراً طبيعياً يزيد من عوائق دخول السوق، ولا يوجد طريقة فنية في الوقت الحاضر تعتبر بديلاً لإنهاء الرسائل على نفس الشبكة، وعلى الرغم من إنتشار استخدام تطبيقات (OTT) لإرسال الرسائل الدعائية فإنها لا تعتبر بديلاً من وجهة نظر الشركات المصدرة للرسائل الدعائية، وفقاً لاجابات

- White Paper on Market Review Process, TRC Jordan 2009, page 19

⁹ Review of Telecommunications Markets: Public Consultation Document on Mobile Markets, TRC page:50

كل من شركة المركزية للتجارة الالكترونية (JorMall) وشركة (Arabia cell). وعليه، فإن هذا المعيار قد تحقق.

ثانياً: عدم اتجاه السوق نحو تحقيق المنافسة الفعالة.

بما أنه كل مشغل مهيمن على شبكته فإن ذلك يولد احتكاراً طبيعياً يصعب التوجه فيه نحو المنافسة الفعالة، كما أن عدم وجود بديل لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P)، وبالتالي فإن حدوث منافسة في هذا السوق لن تتحقق، وبالتالي فإن لا يوجد ما يدفع المشغل الذي يقوم بإنهاء الرسائل القصيرة على تخفيض الأسعار إلى مستوى مقبول أو أسعار تنافسية وما يدعم ذلك أيضاً هو توجه المشغل إلى تطبيق التحاسب وفقاً لبروتكول (Calling/sending party pay)، بالإضافة إلى غياب القدرة المعاكسة للمشتري. وعليه، فإن هذا المعيار قد تحقق، أما في سوق الجملة لإنهاء الرسائل (P2P SMS) فإن الإبقاء على نظام (Bill and keep) يحد من قدرة أي مشغل على ممارسة الهيمنة بالتالي فإن وضع المنافسة يكون فيه مقبول.

وعلى الرغم من توقع حصول تغير في التكنولوجيا التي يتم من خلالها تقديم الخدمة؛ ليصار الى تقديمها من خلال البرتوكولات عبر الانترنت (ALL IP)، فلن يحدث أي تغير على طبيعة الخدمة بالتالي لن يحدث تغيير على هيكلية السوق.

وبالنتيجة فإن حدوث منافسة فعالة على خدمة إنهاء الرسائل القصيرة (A2P) غير متوقع وعليه فإن هذا المعيار قد تحقق.

ثالثاً: عدم كفاية التدخل اللاحق (قانون المنافسة) للتعامل مع مشاكل المنافسة المحددة.

بما أنه لا يوجد ما يحفز الشركة المنهية للرسائل القصيرة على شبكتها على تخفيض الأسعار الى مستوى تنافسي لوجود الاحتكار فإن الحافز لاستخدام هذه القوى السوقية في فرض أسعار عالية يكون أكبر وبالتالي فإنه يجب ان يكون هناك تدخل مسبق وهذا غير وارد في أحكام قانون المنافسة. بالنتيجة يجب ان يكون هناك تدخل مسبق لمنع الشركات المهيمنة من عدم قبولها تقديم خدمة النفاذ لخدمة إنهاء الرسائل (A2P SMS) او فرض أسعار عالية للشركات الاخرى وعليه فإن هذا المعيار تحقق.

الخلاصة : بعد تحليل المعايير الثلاثة يستخلص وجود الحاجة لتنظيم سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS) في الأردن، وعدم تنظيم سوق الجملة لإنهاء الرسائل (P2P SMS).

سؤال رقم (٣): هل تتفق مع نتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتعلق بتحليل المعايير الثلاثة لتنظيم سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS) ؟

تحليل الهيمنة لسوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة في الأردن.

بعد تحديد السوق المعني وتحديد السوق الذي يحتاج للتنظيم فإنه يجب تحديد المشغل المهيمن والذي يعرف بأنه المشغل القادر على التحكم والتأثير في نشاط السوق، وقد بينت وثيقة الورقة البيضاء حول إجراءات مراجعة أسواق الاتصالات والمادة (٨) من تعليمات حماية المنافسة في قطاع الاتصالات كيفية تحليل الهيمنة وهي كما يلي :

أولاً: الحصة السوقية.

بما أن السوق تم تعريفه على أساس كل مشغل يقدم خدمة إنهاء الرسائل له سوق منفرد، ولا يشمل جميع المشغلين فإن الحصة السوقية لكل مشغل هي ١٠٠% وهذا المقدار للحصة السوقية يكفي لاعتبار كل مشغل أنه مشغل مهيمن.

ثانياً: عوامل التأثير.

في حال وجود حصة سوقية عالية فإن من أبرز العوامل التي يمكن تؤثر هي وجود قوه معاكسة للمشتري (countervailing buyer power)، وهذا غير موجود حيث أن نظام التحاسب لن يؤثر على قدرة المشغل في عدم تسعير أسعار مرتفعة، فإذا قام أحد المشغلين برفع سعر إنهاء الرسائل سيقوم البقية برفع السعر أما إذا قام أحدهم بتخفيض السعر فلا يوجد ما يحفز البقية على تخفيض الأسعار، ومن ناحية أخرى فإن إنهاء الرسائل يعتبر خدمة تبادلية (Two-way access) وبالتالي فإن كل مشغل يجب الترابط مع مشغلين آخرين و بالتالي فإن وجود قوه مضادة غير متصور .

الخلاصة : تعتبر كل من شركة (زين ، أورانج ، أمنية) مهيمنة في سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS) في الاردن.

سؤال رقم (٤): هل تتفق مع نتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتعلق باعتبار كل من شركة (زين ، أورانج ، أمنية) مهيمنة في سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS) ؟

الأحكام العلاجية :

بعد بيان أن كل مزود لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة مهيمن في السوق الخاص به (سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة المنشأة من التطبيقات (A2P)، ومع وجود اختلاف في هيكل السوق سببها عدم تطبيق آلية التحاسب (Bill & Keep) فإن ذلك يبرر فرض أحكام علاجية للحد من آثار الهيمنة.

إن متطلبات تطبيق نظام التحاسب (Bill & Keep) يتضمن أن يكون حجم الرسائل الكلي المرسل بين الشركات متوازنة أو على الأقل متقاربة، إلا أنه وعند مقارنة حجم الرسائل التي تم تمريرها عبر تطبيقات (A2P) والمنتوية على شبكة شركات الاتصالات المتنقلة وفقاً للبيانات المرسله من قبل الشركات نجد أنها غير متقاربة، مما يحفز الشركة المنتوية على شبكتها أكبر حجم من الرسائل فرض تسعير مختلف نتيجة تحملها كلف إضافية كونها تتحمل كلفة إنهاء هذه الرسائل على شبكتها بينما تقوم الشركات الأخرى الممررة لهذه الرسائل بالحصول على الإيراد من بيع (Bulk messages).

وعند تحليل مشاكل المنافسة الممكنة والتي يمكن القيام بها قبل اقتراح الاحكام العلاجية، فكما هو معروف فإن أحد أهم المشاكل الممكنة الناتجة عن الوضع الاحتكاري هو وجود حافز لمشغل خدمة إنهاء الرسائل القصيرة بالقيام برفع السعر بدرجة مرتفعة مما يؤدي بالمحصلة إلى ارتفاع الأسعار النهائية لهذه الخدمات، فعلى سبيل المثال ولكون الوضع الحالي للسوق هو عدم وجود تحاسب بين الشركات المزودة للخدمة (Bill & Keep) فإن شركات الاتصالات المتنقلة تقوم ببيع هذه الخدمة لمزودي الرسائل الدعائية، وبنفس الوقت مزودي خدمات الرسائل الدعائية يقومون بتقديم خدماتهم وفقاً لأسعار متفق عليها مع شركات الاتصالات المتنقلة وبحسب إجابات الشركات المصدرة للرسائل الدعائية فإن الشركات مرتبطة بعقود لمدد تتراوح من (٢-٥) سنوات وبأسعار تختلف باختلاف حجم الرسائل المتعاقد عليها وباختلاف المدة، فلو قامت إحدى هذه الشركات باستغلال وضعها في السوق وقامت بفرض سعر على هذه الخدمة فإن جميع الأطراف المعنية سوف تتضرر من هذه الممارسة، ومن ناحية أخرى من الممكن أيضاً استغلال الأسعار المرتفعة في دعم تسعير أقل من الكلفة لخدمات أخرى، وفي بعض الأحيان من الممكن أن يتم رفض تقديم خدمة إنهاء الرسائل.

لحل هذه المشاكل تقترح الهيئة أن يتم الاستمرار بفرض الأحكام العلاجية المتعلقة بالنفاذ وفرض احكام جديده بحيث تكون بمجملها كما يلي:

١. السماح للنفاذ من خلال السماح للمزودين الآخرين من تمرير حركة الرسائل القصيرة وإنهائها.

٢. عدم التمييز فيما يتعلق بالسعر والأمور الفنية الأخرى.

٣. أن تقوم الشركات بنشر عرض مرجعي للخدمة يتم من خلاله توضيح الشروط الفنية والتعرفة لهذه الخدمة وذلك من خلال تعديل العرض المرجعي الحالي الخاص بخدمة إنهاء المكالمات ليشمل الرسائل القصيرة (SMS A2P) .

٤. تسعير هذه الخدمة سواء كان مصدر هذه الرسائل من داخل أو خارج الاردن من قبل الهيئة.

وفيما يتعلق بتسعير الخدمة ترى الهيئة أن يتم التحاسب على خدمة إنهاء الرسائل القصيرة A2P وفقاً لكلفتها والمحتسبة وفق منهجية الـ(TSLRIC+) كلفة خدمة إنهاء الرسائل القصيرة (Wholesale SMS Termination)، وحسب مخرجات نموذج الـ(TSLRIC+).

الخلاصة : تسعير خدمة سوق الجملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS) في الأردن وفقاً لمنهجية (+TSLRIC).

سؤال رقم (٤): هل تتفق مع نتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتعلق بالمشاكل المتوقعة من وجود وضع مهيمن وبالأحكام العلاجية المقترحة من قبل الهيئة ؟

سؤال رقم (٥): هل تتفق مع مقترح الهيئة بتعديل العرض المرجعي الخاص بخدمة إنهاء المكالمات ليشمل رسائل (A2P SMS) ؟

سؤال رقم(٦): هل يوجد لديكم أي مقترحات تساهم في حل المشاكل المتوقعة في هذا السوق وأية مشاكل ناجمة عن تقديم هذه الخدمة من خلال الشركات الأخرى ؟

سؤال رقم(٧): هل لديكم أية مقترحات حول طريقة تطبيق الاحكام العلاجية المقترحة أعلاه بما يضمن عدم تأثير السوق بواقع الحال الجديد؟

أسئلة الاستشارة :

سؤال رقم (١): هل تتفق مع نتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتعلق بتحليل جانب الطلب والعرض لتعريف السوق المعني؟

سؤال رقم (٢): هل تتفق مع نتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتعلق بتعريف السوق المعني، وهل تتفق مع اعتماد جانب الطلب هو الأساس في تحديد السوق المعني؟

سؤال رقم (٣): هل تتفق مع نتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتعلق بتحليل المعايير الثلاثة لتنظيم سوق الحملة لإنهاء الرسائل القصيرة (A2P SMS)؟

سؤال رقم (٤): هل تتفق مع نتيجة التي توصلت لها الهيئة فيما يتعلق بالأحكام العلاجية المقترحة من قبل الهيئة ؟

سؤال رقم (٥): هل تتفق مع مقترح الهيئة بتعديل العرض المرجعي الخاص بخدمة إنهاء المكالمات ليشمل رسائل (A2P SMS) ؟

سؤال رقم (٦): هل يوجد لديكم أي مقترحات تساهم في حل المشاكل المتوقعة في هذا السوق وأية مشاكل ناجمة عن تقديم هذه الخدمة من خلال الشركات الأخرى ؟

سؤال رقم (٧): هل لديكم أية مقترحات حول طريقة تطبيق الأحكام العلاجية المقترحة أعلاه بما يضمن عدم تأثير السوق بواقع الحال الجديد؟